وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــــــــامعـــــة تكريت
كلية العلوم السياسية
فرع الدراسات الدولية

دورية شؤون دولية

دورية علمية تختص بنشر المواضيع الدولية والإقليمية والوطنية وتقديرات المواقف في مجال العلوم السياسية

ملف العدد:

خرائط الصراع والنفوذ في زمن التحولات العالمية

ملف العدد

- الدعم العسكري الغربي لاسرائيل: دعامة التفوق الصهيوني في المنطقة.
- العلاقات بين الهند وباكستان: تاريخ معقد وصراعات متجددة.
- الـــولايات المتـــحدة ومكانـــتها في النـــظام العالمـــي انحـــدار ام اعـــادة تموضـــع.
- سباق الذكاء الاصطناعي بين الولايات المتحدة الامريكية والصين: من سيسيطر على الثورة التكنولوجية القادم.
- الهيمنة الرقمية: البيانات كسلاح جيوسياسي في معارك النفوذ العالمي.

العدد :7
نيسان 2025

الاشراف العام

أ. د. قاسم علوان سعيد

رئيس التحرير

أ.د. مثنى فائق مرعي

هيئة التحرير

م.د. زيد احمد بيدر

م.د. وليد مساهر حمد

م.م. كرار نوري حميد

م.م. علي وليد مهدي

م.م. علي خلف عبدالله

من نحن

دورية شؤون دولية تصدر عن فرع الدراسات الدولية بكلية العلوم السياسية / جامعة تكريت تختص بنشر المواضيع الدولية والاقليمية وتقديرات المواقف في مجال العلاقات الدولية والقضايا العالمية والوطنية، وتحاول رسم الصورة الكاملة للوضع العراقي والاقليمي والدولي عبر توسيع مساحة التواصل وتبادل الأفكار والمبادرات بين الباحثين، وإقامة الأنشطة المشتركة.

محتويات العدد

ت	عنوان البحث /اسم الباحث	الصفحة
-1	الهُوية والتنمية في ليبيا: جدلية السؤال وأزمة المشروع الوطني أ.د. علي محمد لي الطنازفتي	1
-2	سوريا بين حتمية تغليب منطق الدولة وهاجس فوضى السلاح والفصائل أ.د.محمد الامين بن عودة م.م. زينب بن حامو	3
-3	حقوق الملكية الفكرية بين المحافظة على الابتكار وتدعيم التنمية الاقتصادية م.د. حمادي حسن عطية	5
-4	الدعم العسكري الغربي لاسرائيل: دعامة التفوق الصهيوني في المنطقة م.د. زيد احمد بيدر	7
-5	المرأة والمشاركة الانتخابية في العراق: تحديات الحاضر وفرص المستقبل د. شهد غالب الربيعي	9
-6	العلاقات بين الهند وباكستان: تاريخ معقد وصراعات متجددة م.م . ارقم صالح العصمان	11
-7	الـــولايات المتـــحدة ومكانـــتها في النـــظام العالمـــي انحـــدار ام اعـــادة تموضـــع م.م . الاميرة فاضل رزوقي	13
-8	سباق الذكاء الاصطناعي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: من سيسيطر على الثورة التكنولوجية القادمة؟ م.م. روى غني سلمان	16
-9	التقارب العراقي السوري: الواقع الجيوبولتيكي والتحديات الداخلية ما بعد نظام الأسد م.م. علي وليد مهدي	19
-10	الهيمنة الرقمية: البيانات كسلاح جيوسياسي في معارك النفوذ العالمي م.م. محمد الجميلي	21

"الهُوية والتنمية في ليبيا: جدلية السؤال وأزمة المشروع الوطني"

ا.د. علي محمد لي الطنازفتي*

تعيش ليبيا منذ عام 2011 تحولات كبرى على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية، غير أن سؤال الهُوية ظل حاضرًا على نحو استثنائي في الخطاب العام، متقدّمًا على الأسئلة الكبرى المتعلقة بالنهضة والتنمية. هذا التقدّم، في ظل غياب رؤية تنموية واضحة، حوّل سؤال الهُوية من مدخل لإعادة بناء الدولة إلى أداة لإعادة إنتاج الانقسام والإقصاء، فدخل الوطن في حالة من الاستقطاب المزمن أجهضت فرص التوافق والتنمية معًا.

الهُوية بين الانتماء والمأزق الأيديولوجي

عندما يُطرح سؤال الهُوية بمعزل عن سؤال التنمية، ودون وعي نقدي قادر على التمحيص والمراجعة، يتحوّل الخطاب إلى ما يمكن تسميته بـ"تنمية الأيديولوجيا"، حيث تُختزل التنمية في شعارات وتحيّزات تؤدي إلى تزييف الوعي بدل تحريره. وهذا ما يتجلى بوضوح في السياسات الليبية التي استنزفت الموارد بينما ظل الإنسان – جوهر التنمية – خارج المعادلة.

في الواقع الليبي، تهيمن أسئلة مثل "من أين أنت؟" و"ما قبيلتك أو جهتك؟" على حساب السؤال الجوهري "ما هو مشروعك الوطني؟"، ما يعكس اختلالًا عميقًا في سلم الأولويات، حيث تحل الولاءات الأولية الضيقة محل القيم الكلية كالمواطنة والعدالة والعقلانية. والأخطر أن الخطاب السياسي ساهم في تكريس هذه الحالة، فبدل أن يُطرح سؤال الهُوية بوصفه جامعًا وطنيًا، طُرح كتحيّز قبلي أو جهوي أو مذهبي، يُستخدم لتصفية النزاعات لا لبناء توافقات حقيقية.

انقسام النخب وتآكل الثقة

نتج عن هذا الطرح المشوه انقسام حاد في صفوف النخب، سواء كانت سياسية أو دينية أو أكاديمية، كما تآكلت الثقة بين المواطن والدولة. فتحوّل سؤال "من نحن؟" من أداة لتعزيز التماسك الوطني إلى وسيلة لشرعنة الاصطفاف والإقصاء. وهكذا دخلت ليبيا في دوامة من "فصام الهُوية"، تُغيب فيها التنمية عن مركز الاهتمام وتُختزل في توزيع الغنائم وتوسيع مساحات النفوذ، بدل أن تُبنى كمسار شامل لتمكين الإنسان وإعادة هندسة المجتمع على أسس من العدالة والكفاءة.

وهم التنمية وصراع الهُويات الفرعية

في ظل غياب رؤية وطنية جامعة، صُرفت الطاقات في صراعات عبثية، استُخدم فيها الدين والتاريخ والجغرافيا لأغراض تحشيد أيديولوجي يرسّخ الانقسام، لا التنمية. وهنا يمكن استعارة توصيف هربرت ماركيوز للمجتمع ذي "البُعد الواحد"، حيث يُزيَّف وعي الأفراد ويُحاصَرون في احتياجاتهم الأولية، بينما تغيب عنهم أسئلتهم الكبرى: كيف نبني هذا الوطن؟ وكيف نحفظ سيادته وكرامته؟

* الجامعة الأسمرية الإسلامية-كلية الاقتصاد والتجارة-زليتن –ليبيا.

نحو أيديولوجيا جديدة للتنمية

تجاوز هذا المأزق يتطلب التحول من "تنمية الأيديولوجيا" إلى "أيديولوجيا التنمية"، أي إلى رؤية استراتيجية شاملة تُعيد صياغة العلاقة بين الهُوية والتنمية ضمن مشروع وطني يحرر الوعي من الانحيازات الضيقة، ويفكك بنى الإقصاء الرمزي والاجتماعي.

ويبدأ هذا المشروع بإعادة تعريف المفاهيم الكبرى: الوطن، الدولة، المواطنة، التنمية، الهُوية... بحيث تُصبح مفاهيم جامعة لا إقصائية، مفتوحة لا مغلقة، حيوية لا جامدة. كما يتطلب الأمر حسم سؤال "من هو العدو؟": هل هو الآخر المختلف داخل الوطن؟ أم هو الفقر والتخلف والفساد؟ إن الخطاب السائد يُوجَّه ضد "الآخر الداخلي" الشريك في الوطن، ما يكرّس وعيًا مشوشًا يُعيد إنتاج صراعات هامشية بدل مجابهة التحديات الحقيقية.

إنسان التنمية لا تنمية الإنسان فقط

في عالم تُعاد فيه صياغة خرائط القوة من خلال الذكاء الاصطناعي والاقتصاد المعرفي والتقنيات الحديثة، لا يمكن لأي مشروع تنموي أن ينجح من دون تمكين الإنسان الليبي، معرفيًا واقتصاديًا ومجتمعيًا. وهذا يستدعي إعادة الاعتبار للإنسان بوصفه مركزًا لا هامشًا، وفاعلًا لا تابعًا، ومنتجًا لا مستهلكًا للمعرفة.

ومن هنا، تصبح الهُوية ليست انتماءً قبليًا أو جهويًا، بل مشروعًا وطنيًا جامعًا يُمكّن الليبيين من إدارة شؤونهم بأنفسهم، ويجعل من التنمية مسارًا لبناء الدولة، لا مجرد أداة للصراع على الدولة.

خاتمة: من سؤال الهُوية إلى مشروع وطني جامع

ليبيا اليوم لا تحتاج فقط إلى تنمية اقتصادية أو سياسية، بل إلى تحول في الوعي الجمعي، يقطع مع الأيديولوجيا الانقسامية، ويؤسس لعقل نقدي متجدد يعيد ربط الهُوية بالتنمية ضمن مشروع وطني يتّسع للجميع.

فعندما يبدأ الليبيون من سؤال "من نحن كمشروع؟"، يمكنهم أن ينتقلوا من مرحلة الإنسان المطالب بحقوقه إلى إنسان التنمية الصانع لمستقبله. أما إذا ظل هذا السؤال محصورًا في الهُويات الفرعية، فستبقى التنمية غنيمة، والوطن ساحة للصراع بدل أن يكون فضاءً للعيش المشترك.

سوريا بين حتمية تغليب منطق الدولة وهاجس فوضى السلاح والفصائل

أ.د. محمد الأمين بن عودة *

م.م. زينب بن حامو *

منطق الدولة يختلف عن منطق الثورة، بهذه العبارة بسيطة التركيب، مركبةُ الدلالةِ والمغزى، استهل القيادة السورية الجديدة أولى تصريحاتها الإعلامية عقب إسقاط نظام الأسد، وهي عبارة أثارت جدلاً واسعاً بين المحللين والمتتبعين للشأن السوري، الذين رأوا فيها قراءات عديدة، ومن المرجّح أن يكون أهم تلك القراءات طمأنة الفاعلين في الدائرة الإقليمية والدولية بأن الدولة السورية لن تتحول إلى نموذج للدولة الفاشلة أو الهشة في المنطقة، أو قد تكون مصدر تهديد لأمن واستقرار هذه الدول.

ومن جهة أخرى، اعتُبرت بمثابة رسالة إلى الداخل السوري، وخصوصاً إلى قادة الفصائل المسلحة، بضرورة الإنكفاء والكفّ عن التفكير بمنطق الجماعات المسلحة "الثائرة، والبدء في الترتيبات الضرورية لبناء الدولة بمفهومها المتعارف عليه، القائم على مؤسسات وهيئات حكم مدنية تستمد شرعيتها من قاعدة شعبية وفق قواعد اللعبة الديمقراطية التي يتم التوافق عليها، وليس من المستغرب أن تتصدر هذه الفكرة قائمة مبادئ الإدارة السياسية السورية الجديدة، باعتبارها خطوة أساسية في مرحلة ما بعد الصراع، لضمان الاستقرار وإعادة بناء الدولة على أسس حديثة وشرعية تستوعب الجميع، فمشاهد فوضى السلاح والميليشيات و "الفصائل" التي اجتاحت تجارب عربية سابقة، لا تزال راسخةً في أذهان شعوب المنطقة والقائمين على حكوماتها ككل، خاصة بالنظر لما تسببت فيه هذه الظاهرة من زعزعة الاستقرار الأمني الإقليمي بشكل سلبي.

لعدة أسباب، من المرجح أن تختلف التجربة السورية في إدارتها لملف الفصائل وفوضى السلاح عن نظيراتها في ليبيا، فإن كانت هذه الأخيرة تشترك مع سوريا فيما يخص تشكّل الجماعات المسلحة أثناء مرحلة محاربة قوات النظام والمساهمة في إسقاطه، إلا أن طول أمد الصراع والاقتتال الذي عرفته سوريا منذ 2011 إلى 2024 ما بين الفصائل المسلحة ونظام الأسد، أكسبَ الفصائل السورية هوية تنظيمية وتماسكاً سلطوياً تفتقده "الكتائب" في الحالة الليبية، إلى جانب ذلك زاوجت سوريا بين أمرين: الحل والحفاظ على القيادات والكوادر غير المتورطة بجرائم حرب ضد أفراد الشعب السوري، إيماناً بإمكانية الاستفادة مما تبقّى من مقدّرات الجيش المادية والبشرية ، بعد دمج قوى الفصائل ضمن هيكليته ومنظومته.

ومن ناحية ثالثة، فإن مستويات الاختراق والتدخل الخارجي المتحكم في ديناميكية الفصائل السورية أقل نوعاً ما من الحالة الليبية التي تعبر عن وضع معقد من الولاءات والتحالفات الإقليمية والدولية، إلى درجة أصبح معها من الصعب بمكان حل هذه الفصائل ودمجها في إطار جيش موحد، وهذا قد يكون من أهم مبررات

* جامعة غرداية – الجزائر.

* جامعة تامنغست – الجزائر.

ودوافع الحرص من قبل الإدارة السياسية السورية الجديدة، على الإسراع بالانتقال من وضع ساده منطق الثورة إلى وضع أكثر تنظيماً تحت غطاء دولة المؤسسات.

وليس من المستبعد أو الغريب تركيز دوائر الحكم والسلطة السورية الجديدة على محور مساعيهم لإعادة بعث منظومة الدولة للسّاحة السياسية الوطنية، وقد تم رصد هذا التوجه العام ضمن اللقاءات والزيارات والوفود الخارجية المتوالية على دمشق، وقد حاولت السلطات السورية التأكيد على أهمية طمأنة البعثات الدولية، العربية والغربية، بوجود حرصٍ رسمي على إعلاء صوت هيئات الدولة الرسمية في إدارة الشأن العام بسوريا، والعمل على تثبيت صورة الدولة الرسمية في إدارة الشأن العام بسوريا، على صوت التنظيمات و الفصائل المسلحة غير النظامية، التي غالبا ما يُؤشر انتشارها على وجود حالة اللأمن و الفوضى بشكل عام.

وفي هذا الشأن، غالباً ما مثّلت مسألة إشكالات إدارة انتشار السلاح بربوع أقاليم الدولة محور جدل ونقاش بين الوفود الأجنبية وهيئات الحكم في سوريا، إلا أن الخطوات العملية الميدانية التي انتهجتها القيادة السورية حتى الآن، تثبت أولوية فرض النظام واحتكار آليات الرّدع المشروع في يد مؤسسات الدولة الشرعية والقانونية دون سواها من التنظيمات الأخرى، وقد كان آخر هذه الخطوات تأكيد "إدارة العمليات العسكرية" على توافق معظم الفصائل السورية المسلحة بشأن هيكل وزارة الدفاع الجديدة ، مع التركيز على ضرورة إقامة منظومة عسكرية قائمة على أسس وطنية بعيداً عن معايير المحاصصة أو الخصوصية المناطقية.

حقوق الملكية الفكرية بين المحافظة على الابتكار وتدعيم التنمية الاقتصادية

م. د. حمادي حسن عطيه*

تُعد حقوق الملكية الفكرية أداة محورية في بناء اقتصاد المعرفة ودعم التنمية المستدامة. فمن خلال حماية الابتكارات والإبداعات توفر هذه الحقوق حافزًا للمخترعين والمبدعين للاستمرار في الإنتاج والابتكار. ومع ذلك يظل تحقيق التوازن بين حماية الحقوق وتحقيق المصلحة العامة تحديًا رئيسيًا أمام صانعي السياسات، خصوصًا في الدول النامية التي تسعى إلى بناء قدراتها الاقتصادية والعلمية.

وفي ظل تسارع العولمة وتزايد الاعتماد على الاقتصاد الرقمي أصبحت حقوق الملكية الفكرية مسألة استراتيجية تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والسيادة الوطنية. فلم تعد الحماية مقتصرة على الجانب القانوني فقط بل امتدت إلى مجالات السياسات الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية مما يضيف عليها أبعادًا جديدة تتطلب إدارة دقيقة وواعية.

وحقوق الملكية الفكرية هي مجموعة الحقوق الممنوحة للمبدعين والمخترعين لحماية نتاج عقولهم بما يشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية او حتى فكرة تقنية. وقد أصبحت هذه الحقوق تشكل حافزًا أساسيًا للابتكار من خلال ضمان تحقيق عوائد اقتصادية مباشرة لأصحابها مما يسهم في زيادة الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

تدل الدراسات الحديثة إلى وجود علاقة طردية واضحة بين قوة نظام حماية الملكية الفكرية ومستوى الابتكار والاستثمار الأجنبي المباشر. فالبيئات التي تتمتع بأنظمة حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية غالبًا ما تجتذب المزيد من الاستثمارات وتعزز قدراتها التنافسية. ومع ذلك فإن المغالاة في مستويات الحماية قد تؤدي إلى تقييد الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة الضرورية مما يشكل عائقًا أمام جهود التنمية لاسيما في الدول الناشئة. لذلك تبدو السياسات المتوازنة ضرورية لضمان تحقيق حماية مناسبة للمبدعين دون الإضرار بمصالح المجتمع الأوسع في الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا.

تتصدى العديد من الدول النامية تحديات كبيرة تتعلق بموافقة تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي تفرض معايير موحدة لحماية حقوق الملكية الفكرية. إلى جانب ذلك تبرز إشكالات اقتصادية مرتبطة بتكاليف إنفاذ هذه الحقوق والخشية من تحولها إلى أدوات احتكار تحدّ من

* جامعة تكريت- كلية العلوم السياسية.

فرص نقل التكنولوجيا وتعوق تطوير الابتكار المحلي. وهو ما يستلزم تبني استراتيجيات تشريعية وسياسية توازن بين متطلبات الامتثال للمعايير الدولية واحتياجات التنمية الوطنية.

إن بناء أنظمة فعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية يتطلب رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. فالتوازن بين الحماية الكافية للمبدعين وبين ضمان الإتاحة العامة للمعرفة يمثل حجر الأساس في صياغة سياسات قادرة على دعم الابتكار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الدعم العسكري الغربي لاسرائيل: دعامة التفوق الصهيوني في المنطقة

م.د.زيد احمد بيدر*

كسرت عملية طوفان الأقصى أسطورة "الجيش الذي لا يُقهر" التي روّجت لها دولة الاحتلال الإسرائيلي وحلفاؤها لسنوات طويلة، وكشفت أيضًا عن ضعف وعجز جيشه، رغم التقنية العسكرية المتطورة التي يمتلكها، عن مواجهة أبطال المقاومة، التي استطاعت رغم إمكانياتها العسكرية المحدودة من كسر تحصينات العدو الأمنية لقوات العدو، رغم أجهزة المراقبة المتطورة والاعداد الكبيرة من القوات المكلفة بتأمينها، كل ذلك لم يقف حائلًا أمام عزيمة وشجاعة قوات المقاومة، التي استطاعت في ساعات قليلة إحكام سيطرتها على مواقع أمنية واستخباراتية وعسكرية، وربما كانت لتؤدي إلى نتائج أكبر لو انطلقت معها هجمات متزامنة من الأراضي الفلسطينية الأخرى المحتلة، أو حظيت بدعم خارجي أيضًا.

كما كشفت لنا عن إجابة كانت تبحث عنها الأجيال التي لم تعاصر فترة إنشاء دولة الاحتلال الإسرائيلي، في السر الذي يكمن في تمكن العصابات الصهيونية من تحقيق الانتصارات في معاركها مع القوات العربية في تلك الفترة، ابتداءً من تشكيل تلك العصابات، وفي الحروب التي تلتها كحرب 1948، وحرب 1967، واجتياح لبنان 1982، وبعدها في الانتفاضات وحروب غزة، باستثناء حرب عام 1973، التي نجحت مصر بمساعدة الدول العربية، وبعملية خاطفة، من دحر الجيش الصهيوني، وبدأت في تحرير الأراضي المحتلة في سيناء، ونجحت في تحرير أكثر من 20% منها، إلى أن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل عبر تقديم معدات عسكرية، وأسلحة، وجنود، وخبراء على الأرض. وفيما بعد استطاعت مصر تحرير باقي الأراضي عبر اتفاقية كامب ديفيد، التي أُجبرت فيها الولايات المتحدة وإسرائيل على الانسحاب، خشية من عمليات أخرى ربما تؤدي لاحقًا إلى انهيار دولة الفصل العنصري.

وهذا ما يدعم فرضية أن إسرائيل لم تكن قادرة على تحقيق أي انتصار عسكري منذ تأسيسها، لولا الدعم الغربي في المجالين العسكري والاقتصادي. فما تمتلكه اليوم دولة الاحتلال من أسلحة ومعدات عسكرية هو في الحقيقة 80% منها مقدّم من الولايات المتحدة الأمريكية، والبقية هي أسلحة غربية، أغلبها بريطانية وألمانية. فبحسب الأرقام الرسمية المُعلنة، يُقدّر مجموع المساعدات العسكرية الأمريكية إلى دولة الاحتلال منذ العام 1946 بحوالي 250 مليار دولار، ويبلغ حجم المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى دولة الاحتلال ما يفوق ما تقدمه لبقية دول العالم مجتمعة. وهذه الأرقام لا تشمل الصفقات والمساعدات السرية، التي تنشط في أوقات الحروب والمجازر التي ترتكبها دولة الاحتلال في المنطقة، وتكون في الغالب عبر إنشاء جسر جوي مستمر، يتم خلاله إرسال جنود ومستشارين على الأرض اضافة لشحنات الاسلحة، وتستمر في تقديم تلك المساعدات حتى تضمن تفوق دولة الاحتلال الاسرائيلي.

وتُعد ألمانيا أيضًا من أكبر مورّدي الأسلحة إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتبلغ نسبة الأسلحة والمعدات العسكرية الألمانية المورّدة إلى دولة الاحتلال حوالي 30% من واردات الأسلحة الصهيونية. وفي عام 2023 وحده، بلغت قيمة الصادرات الألمانية إلى دولة الاحتلال أكثر من 500 مليون دولار. وتعد بريطانيا

* جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية.

أيضًا من بين أكبر ممولي جيش الاحتلال الإسرائيلي بالأسلحة والمعدات العسكرية، إذ كانت الداعم الأساسي في تشكيل وتدريب وتسليح العصابات الصهيونية، واستمرت تلك المساعدات بعد تشكيل دولة الاحتلال الإسرائيلي. ولمعرفة حجم الأسلحة البريطانية المورّدة إلى دولة الاحتلال، اخترنا الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، والتي بلغت فيها كمية الأسلحة الموردة أكثر من 500 مليون دولار أمريكي. وتُعتبر هولندا وبلجيكا وإيطاليا ايضا من أكبر موردي السلاح لدولة الاحتلال الإسرائيلي. ورغم إيقاف فرنسا لتوريد السلاح إلى دولة الاحتلال منذ عام 1989، إلا أنها كانت أيضًا من أكبر داعمي ومصدّري الأسلحة لها قبل ذلك التاريخ.

وتكشف لنا الوقائع التي ذكرناها سابقًا أن الجيش الإسرائيلي غير قادر على المواجهة المباشرة لوحده، وحرب أكتوبر وعملية طوفان الأقصى خير دليل على ذلك. والمشترك بين تلك الواقعتين هو الهجوم المباغت، الذي كشف لنا حقيقة وواقع القوة العسكرية الصهيونية التي لم تصمد، وكانت على حافة الانهيار لولا سرعة وصول الدعم والإمداد الأمريكي والغربي لها.

وعند تحليل وتتبع الحقائق التي رافقت عملية طوفان الأقصى، لمعرفة حجم المساعدات المقدّمة من الولايات المتحدة وحلفائها لدولة الاحتلال الإسرائيلي، يتبين أنها لم تتوقف عند تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية فقط، وإنما اشتملت أيضًا على إرسال قوات قتالية خاصة على الأرض، وتقديم معلومات استخباراتية ايضا، فضلا عن تشكيل غرفة عمليات مشتركة.

اضافة للتعاطف الغربي الكبير مع دولة الاحتلال على المستوى السياسي، من خلال زيارة قادة ومسؤولي الدول الغربية، والضغط على المنظمات الدولية لإصدار قرارات دولية مؤيدة لدولة الاحتلال. فضلًا عن الدعم الاقتصادي الكبير الذي قدّمته الأطراف لدعم اقتصاد دولة العدو، الذي بدأ يعاني من أزمات نتيجة ارتفاع نفقات المعارك العسكرية، فضلا عن تراجع الصادرات والواردات والسياحة. وعند مراجعة حجم المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي في معركة طوفان الأقصى، يتضح لنا حقيقة الدعم الذي مكّن دولة الاحتلال من الصمود واستمرار آلة القتل الصهيونية، التي ارتُكبت بحق غزة وأهلها أبشع الجرائم التي لم تُرتكب مثلها على مرّ العصور. وكشفت لنا زيف ادعاءات الغرب بشأن حقوق الإنسان وحمايتها، بل على العكس، فإن تصريحات قادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في بداية العدوان الصهيوني، برفضهم وقف الحرب، تمثل دليلًا على تعطش هؤلاء القادة لدماء الأبرياء، وأن مبادئهم وحديثهم عن حقوق الإنسان تتوقف عند حدود دولهم ، أما غيرهم من الشعوب الاخرى فإن حياتهم لا تساوي شيئًا.

فالولايات المتحدة الأمريكية تقدّم لوحدها مساعدات عسكرية سنوية لدولة الاحتلال الاسرائيلي تُقدّر بحوالي 4 مليارات دولار، وهذه منفصلة عن المساعدات الطارئة التي وصلت إلى دولة الاحتلال في حرب غزة، والتي بلغت 25 مليار دولار، فضلًا عن نقل أكثر من 50 ألف طن من الأسلحة للفترة من 7 أكتوبر 2023 إلى أيلول 2024، اضافة للأسلحة المورّدة من بعض الدول الأوروبية التي تطرقنا لها في بداية هذا المقال.

المرأة والمشاركة الانتخابية في العراق: تحديات الحاضر وفرص المستقبل

د. شهد غالب الربيعي*

تُعدّ مشاركة المرأة في الحياة السياسية والانتخابية من الركائز الأساسية لبناء المجتمعات الديمقراطية وتحقيق العدالة والتنمية المستدامة. وفي العراق، شهدت العقود الأخيرة حراكاً لافتاً في مجال تمكين المرأة سياسيًا، خصوصًا بعد العام 2003، مع إقرار الدستور العراقي لعام 2005 الذي كفل للمرأة حق الترشح والانتخاب ضمن المادة (20).

ورغم التقدم القانوني والدستوري، لا تزال المرأة العراقية تواجه تحديات كبيرة تحول دون مشاركتها الفاعلة في الانتخابات كمواطنة وقيادية. وتتنوع هذه التحديات بين الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والثقافية، مما يحد من قدرتها على التأثير في العملية السياسية بشكل حقيقي.

المرأة العراقية كناخبة

منذ أول انتخابات برلمانية بعد التغيير السياسي في 2005، شاركت المرأة العراقية كناخبة، إلا أن نسبة مشاركتها غالبًا ما كانت أقل من الرجل. وتُعزى هذه الظاهرة إلى ضعف الثقة بالعملية السياسية، وتأثير الأزواج أو العائلة، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي الكافي، والمخاوف الأمنية والاجتماعية، لا سيما في المناطق النائية أو المتأثرة بالنزاعات.

وفي انتخابات عام 2021، بلغت نسبة المشاركة العامة 41%، دون توضيح لنسبة مشاركة النساء، لكن التقديرات تؤكد تراجع الحضور النسوي، خصوصًا في البيئات العشائرية والمحافظة، حيث تُقيّد حرية المرأة في اتخاذ القرار الانتخابي.

المرأة العراقية كمرشحة

أتاح نظام الكوتا للمرأة الحصول على 25% من مقاعد البرلمان كحد أدنى. ففي انتخابات 2006 حصلت النساء على 73 مقعداً من أصل 275، وفي 2010 حصلن على 82 مقعداً من أصل 325.

وفي انتخابات 2021، حققت المرأة قفزة نوعية بحصولها على 97 مقعداً من أصل 329، منها 57 امرأة فزن بأصوات حقيقية خارج إطار الكوتا، مما يعكس تطورًا في وعي المجتمع وزيادة ثقة الناخبين بقدرة النساء على القيادة.

لكن رغم هذا التقدم، لا تزال المرأة تواجه صعوبات تتعلق بضعف تمثيلها داخل الكتل السياسية، واستخدامها كواجهة شكلية فقط لتلبية شروط الكوتا، إضافة إلى التشهير والعنف السياسي الذي تتعرض له المرشحات، سواء عبر الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي، مما يؤثر سلبًا على فرصهن في النجاح والتأثير.

* الجامعة المستنصرية-كلية العلوم السياسية.

التحديات التي تواجه المرأة في المشاركة الانتخابية

تواجه المرأة العراقية مجموعة من التحديات المتداخلة، يمكن تلخيصها كما يلي:

تحديات اجتماعية وثقافية: تتعلق بالصورة النمطية لدور المرأة في المجتمع، وحصرها في أدوار تقليدية داخل الأسرة، إضافة إلى ضغط العادات والتقاليد والعشائر التي تمنع النساء من الترشح أو التصويت بحرية.

تحديات سياسية: ضعف تمثيل النساء في مراكز صنع القرار داخل الأحزاب، واستخدام الكوتا كأداة شكلية دون تمكين فعلي، إلى جانب التهميش في اللجان النيابية المهمة.

تحديات قانونية: غياب التشريعات الرادعة للعنف السياسي ضد النساء، وعدم وجود آليات فاعلة لحمايتهن أثناء الحملات الانتخابية.

تحديات اقتصادية: ضعف الموارد المالية والدعم المالي للمرشحات، وصعوبة تمويل الحملات الانتخابية، مما يُضعف من قدرة النساء على المنافسة الفعلية.

الفرص والتوصيات لتعزيز مشاركة المرأة

رغم التحديات، فإن هناك فرصًا مهمة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الانتخابية والسياسية:

1-تنفيذ حملات توعية شاملة لتعريف النساء بحقوقهن السياسية، ورفع وعي المجتمع بأهمية صوت المرأة.

2-دعم النساء المرشحات ماليًا وتقنيًا عبر صناديق حكومية أو مبادرات من منظمات المجتمع المدني.

3- تفعيل دور الإعلام في تسليط الضوء على القيادات النسوية الناجحة وتغيير الصور النمطية السائدة.

4-إصلاح القوانين الانتخابية بما يضمن الحماية القانونية للمرأة من العنف والتشهير والتمييز.

5- تشجيع التحالفات النسوية، وبناء شبكات دعم بين النساء السياسيات لتعزيز فرصهن في مراكز القرار.

6- إشراك النساء في لجان البرلمان الأساسية والمناصب التنفيذية، بما يعكس مساهمتهن الحقيقية في بناء الدولة.

7- إدماج قضايا المرأة والتمكين السياسي ضمن المناهج التعليمية والأنشطة المدرسية والجامعية.

العلاقات بين الهند وباكستان: تاريخ معقد وصراعات متجددة

م.م ارقم صالح العصمان*

تعد العلاقة بين الهند وباكستان واحدة من أعقد العلاقات الثنائية في العالم، حيث تشهد توترات وصراعات مستمرة بفعل عوامل جغرافية، دينية، وسياسية متجذرة، إضافة إلى التاريخ الاستعماري المشترك لكلا البلدين، وقد تعاقبت أزمات كثيرة بين الجارتين النوويتين منذ استقلالهما، كان آخرها التصعيد الخطير في أبريل 2025.

الخلفية التاريخية: من دولة واحدة إلى عداء دائم

حتى منتصف القرن العشرين، كانت الهند وباكستان دولة واحدة تحت الحكم البريطاني تُعرف بـ"الهند البريطانية" في عام 1947 وبسبب خلافات دينية وسياسية تم تقسيم الهند إلى دولتين:

الهند ذات الغالبية الهندوسية، باكستان ذات الغالبية المسلمة، وكانت تشمل وقتها ما يعرف اليوم بباكستان وبنغلاديش.

أدى هذا التقسيم إلى هجرات جماعية دموية، وقتل مئات الآلاف في صراعات طائفية، وبدأ بعدها الصراع مباشرة حول إقليم كشمير، ذي الأغلبية المسلمة والذي انضم للهند رغم مطالبات باكستان به، ليبقى سبباً رئيسياً للتوتر حتى اليوم. وقد مرت العلاقات بين الهند وباكستان بتوترات وحروب كثيرة متمثلة بالحرب الأولى (1947–1948) بدأت بعد انضمام مهراجا كشمير للهند، وانتهت الحرب بتقسيم فعلي لكشمير بين البلدين، وأصدر مجلس الأمن قراراً يدعو إلى استفتاء لتحديد مستقبل الإقليم، لم يُنفذ حتى اليوم. اما الحرب الثانية (1965) فقد اندلعت مجدداً بسبب كشمير، وانتهت بوقف إطلاق نار برعاية الاتحاد السوفيتي (اتفاق طشقند) دون تغييرات حقيقية على الأرض. اما الحرب الثالثة (1971) نشبت بسبب أزمة داخلية في شرق باكستان (التي أصبحت لاحقاً بنغلاديش) دعمت الهند حركة الاستقلال هناك، مما أدى إلى هزيمة باكستان وتفككها واستقلال بنغلاديش. واخرها من حيث الأهمية حرب كارجيل (1999)التي بدأت بتسلل قوات باكستانية إلى منطقة كارجيل تحت سيطرة الهند، وانتهت بانسحاب باكستان تحت ضغط دولي كبير.

وقد مرت العلاقات بين البلدين بتطورات تاريخية مهمه منها التجارب النووية عام 1998 فكلا البلدين أجريا تجارب نووية ناجحة، مما زاد من خطر أي تصعيد عسكري مستقبلي ، كذلك هجوم مومباي (2008) وهو هجوم إرهابي نفذته جماعة مقرها باكستان أودى بحياة أكثر من 170 شخصاً، وزاد من التوترات الدولية ضد باكستان، وايضاً غارة بالاكوت الجوية (2019)التي شنتها الهند داخل الأراضي الباكستانية رداً على هجوم إرهابي في كشمير، وردت باكستان بغارات مماثلة، وكادت الأزمة تتطور إلى مواجهة مفتوحة.

* كلية العلوم السياسية- جامعة تكريت

التصعيد الحالي – أبريل 2025

شهدت العلاقات بين البلدين تصعيداً حاداً بعد الهجوم الإرهابي في منطقة باهالغام بكشمير الهندية، أسفر عن مقتل 26 شخصاً، معظمهم من السياح الهندوس تبنّت الهجوم جماعة "الجبهة المقاومة" (TRF)، المرتبطة بجماعة لشكر طيبة المدعومة من باكستان.

الرد الهندي:

تعليق معاهدة مياه نهر السند (1960)وهي معاهدة تنظم تقاسم مياه الأنهار بين البلدين، وقد أثار التعليق مخاوف من نشوب "حرب مياه"، حيث تعتمد باكستان على هذه المياه لأكثر من 80% من زراعتها، وكذلك تجارب صاروخية أجرتها الهند على صواريخ بعيدة المدى لإظهار جاهزيتها العسكرية، كما وشمل الرد إجراءات دبلوماسية متمثلة بطرد الدبلوماسيين الباكستانيين، واغلاق الحدود، وأيقاف إصدار التأشيرات وأغلاق مجالها الجوي أمام باكستان.

الرد الباكستاني:

كان الرد الباكستاني يتمثل بإغلاق المجال الجوي أمام الطائرات الهندية، وتعليق التجارة مع الهند، وتعليق اتفاقية شيملا (1972) والتي كانت تؤسس لإطار تفاوضي بين البلدين.

المواقف الإقليمية والدولية

الولايات المتحدة:

دعمت باكستان تاريخياً خلال الحرب الباردة، لكن بعد أحداث 11 سبتمبر تغيّرت مواقفها وأصبحت أقرب للهند ومع ذلك، ما زالت تحافظ على توازن نسبي وتدعو إلى الحوار، مع الضغط المستمر على باكستان لمكافحة الإرهاب.

الصين:

تُعد حليفاً استراتيجياً لباكستان وعدواً تقليدياً للهند، خاصة في مشاريع مثل الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني لكنها تلتزم الحذر في التدخل بأزمة كشمير.

روسيا:

رغم كونها حليفاً تقليدياً للهند، بدأت تقيم علاقات استراتيجية مع باكستان، خصوصاً في المجالات الأمن والطاقة.

الأمم المتحدة:

أعربت عن قلقها، ودعت إلى ضبط النفس والحوار، دون أن يكون لها تأثير مباشر في تغيير مجريات الأحداث.

الـــــولايات المتـــــحدة ومكانـــــتها في النـــظام العالمـــــي

انحـــدار ام اعـــادة تموضـــــع ؟

م.م. الأميـــــره فاضل رزوقي*

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية القوة العظمى في مختلف الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية و الثقافية وغيرها من مجالات النفوذ نجحت في تفوقها العالمي من خلال انشاء منظومة متكاملة من القواعد والمؤسسات وهذا التفوق لم تتمكن اي دولة اخرى من مجاراته على جميع الاصعدة واصبح هذا الواقع اكثر وضوحاً منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى يومنا هذا .

حيث تقوم السياسة الامريكية على مبدأ تحقيق المصالح الوطنية وتعزيز نفوذها العالمي بما يضمن لها موقع القيادة في النظام العالمي متفوقة بذلك على سائر الدول ، ويعكس الفكر الاستراتيجي الامريكي اعتقاداً راسخاً بأن العالم بحاجة الى قيادة سياسية وان امريكا هي الاجدر بلعب هذا الدور ، اي ترى امريكا بأن هيمنتها على العالم تضمن استقراره اي انها سعت بكل امكانياتها لبناء هذه المكانة في قمـــــــــــــــة النظام الدولي وسخرت كل قدراتها للحفاظ على هذه الهيمنة واستمرارها لاسيما وبعد الحرب العالمية الثانية ساهمت امريكا في بناء نظام عالمي قائم على الليبرالية الاقتصادية والانفتاح التجاري روجت لفكرة العولمة وفتح الاسواق مما جعل الكثيـــر من الدول تتكامل اقتصادياً معها، فضلاً عن قيادتها للمؤسسات الاقتصادية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اي تمارس نفوذاً كبيراً على قرارتها .

لذا تقف امريكا كفاعل سياسي مهيمن على الســـــــــاحة الدوليـــــــــــة مستنـــــــدة الى قوتها الاقتصادية الهائلة كأداة استراتيجية لتعزيز نفوذها العالمي وتكون هذه الهيمنة نتاج تداخل معقد بين السياسات الداخلية الفعالة والتحالفات الدولية والقدرات العسكرية المتقدمة بأعتبار الولايات المتحدة تمتلك اكبر ميزانية دفاعية في العالم مما يكون لها القدرة على الانتشار السريع للقوات وهذا مما يكون لها التأثير في قرارات الدول وتوجهات النظام العالمي لاسيما ويتيح هذا فهم الاسس السياسية لهذه القوة واستراتيجيات توظيفها لتركيبة النظام الدولي وتوازناته المتغيرة .

وتعد القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية اداة رئيسية في تعزيز نفوذها السياسي توظفها بشكل فعال لترسيخ حضورها داخل المنظمات الدولية وصياغة اجندتها ، وهذا ما

* رئاسة جامعة النهرين/ قسم الدراسات العليا

يمكنها من التأثير في رسم السياسات السياسية والاقتصادية العالمية وتوجيه مساراتها الى جانب لعب دور مهم في تحديد ملامح الاتفاقيات التجارية الدولية بأعتبار الولايات المتحدة اكبر اقتصاد في العالم بعد الصين وهذا ما يخدم مصالحها الاستراتيجية ويعزز موقعها القيادي في النظام الدولي، وبالرغم من الانسحاب من الاتفاقيات الدولية والمنظمات في الوقت الحالي يراه البعض علامة ضعف الا انها تعد جزء من استراتيجية التركيز على اليات اخرى واعادة التفاوض من اجل تحقيق مصالحها بشكل افضل ،لاسيما وان التركيز على القضايا الداخلية يؤدي الى تقليل التدخل في الملفات الدولية وان الاستقطاب السياسي المتزايد يمثل تحدياً داخلياً يؤثر على قدراتها في تبني سياسة خارجية منسجمة وطويلة الامد .

مع ذلك تظل الولايات المتحدة الامريكية في موقع محوري ضمن النظام العالمي ويعود هذا الى قدراتها المادية الهائلة ودورها الفعال في موازين القوى الدولـــــــــــية وفي المرحلة الراهنة تزداد اهمية الولايات المتحدة الامريكية ليس فقط بقوتها العسكرية والاقتصادية بل بقدرتها ايضاً على تشكيل التحالفات وبناء الشراكات الاستراتيجية فضلاً عن جاذبية نموذجها السياسي ومؤسساتها الديمقراطية وهذه العناصر تجعل منها قوة لا يمكن الاستغناء عنها وهذا لايزال يمثل جوهر نفوذها واستمرارية دورها القيادي في العالم .

ويرى البعض ان امريكا تمر بمرحلة تراجع نسبي على الساحة الدولية الا ان هذا لا يعني انها فقدت قوتها الا ان تفوقها المطلق لم يعد قائماً كما في السابق، وباتت الصين تمثل منافساً حقيقياً من الناحية الاقتصادية والعسكرية وان العلاقة ما بينهم تتسم بالتوتر والمنافسة واصبحت الحرب التجارية قائمة عندما فرض ترامب رسوم كمركية على البضائع الصينية اظهرت هذه الحرب حجم التوتر حول قضايا كثيرة مثل العجز التجاري والملكية الفكرية لذا فأن الصين تعمل على اقامة نظام متعدد الاقطاب حيث تعمل على تقوية نفوذها في افريقيا والشرق الاوسط وتحاول امريكا احتواء الصين دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً وتدعم تحالفات لخلق توازن قوى .

وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية لروسيا الا انها تلعب دور مؤثر على المسرح الجيو سياسي كما شاهدنا ذلك في سوريا واوكرانيا ،وان العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا تمر بمرحلة اعادة التشكيل والتقارب الحذر لاسيما بعد عودة ترامب الى البيت الابيض وهذا التقارب خلق تطور كبير بعد التوترات التي حدثت بسبب الازمة الاوكرانية وابرز محطات التقارب هي (قمة السلام الامريكية الروسية) التي عقدت في الرياض عام 2025 والتي ناقشت من خلالها سبل انهاء الحرب وتحسين العلاقات الثنائية .

وان انسحاب امريكا من مناطق معينة او عدم تدخلها في ازمات عالمية الكثير فسرها البعض على انها تراجع في القيادة الامريكية فضلاً عن الانقسامات والازمات الداخلية جعل الكثير يشكك في قدراتها على الاستمرار كقـــــــوة عالمـــــــــــــــــية مهيمنة.

بالمقابل ان ما يحدث الان هو ليس تراجعاً بل اعادة تموضع استراتيجي وان امريكا ادركت بأن العالم لم يكن كالسابق وان الحفاظ على القيادة العالمية لم يكن بالانتشار العسكري بل في اعادة توجيه الموارد والتركيز على التحديات ، وان الصين تمثل تحدي قوياً ليس بسبب قوتها الاقتصادية بل بسبب طموحاتها في قيادة العالم لذا فأن الولايات المتحدة الامريكية ركزت على الابتكار التكنولوجي والامن السيبراني بدل من ان تهنك قوتها في حروب تقليدية ومع ذلك فأن امريكا لم تفقد قوتها لازالت تمثل اقوى اقتصاد وجيش في العالم وهذه مؤشرات تدل على ان امريكا تعيد ترتيب خططها من خلال اعادة تقييم اولوياتها وتحالفاتها وطرق انخراطها في الشؤون الدولية ولا تنسحب من الســــــــــاحة وستظل لاعباً رئيسياً مؤثراً في النظام العالمي المستقبلي .

ولا زالت الولايات المتحدة الامريـــــــكية تتمتع بنفوذ عالمي في كافة المجالات لكن من المرجح ان يستمر دورها القيادي في النظام العالمي لكن ضمن نظام اكثر تعددية تشاركها قوى اخرى مثل روسيا والصين في تأثيرها العالمي ، اي بمعنى دورها لن يختفي ومستقبلها يعتمد على قدراتها على اصلاح الداخل والتكيف مع التغيرات العالمية مع موازنة الصراع مع الصين من دون مواجهة بشكل مباشر .

وبدلاً من تصور الانحدار كمســــــار حتمي يمكننا النظر الى مستقبل امريكا على انها عملية مستمرة من التكيف والتطور و تشهد بعض التغييرات في كيفية ممارسة نفوذها الا انها تظل قوة عالميـــــــــــــة رئيسية نظراً لقوتها العسكرية والتكنولوجية والثقافية وهي تعيد تموضعها لتواكب نظاماً عالمياً اكثر تعدداً وتعقيداً اي انها لم تعد القوة الوحيدة بل لا تزال القوة الاكثر تأثيراً، لذا تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى بناء تحالفات مرنة قائمة على المصالح المشتركة مع مجموعة متنوعة من الشركاء بدلاً من التحالفات التقليدية الثابتة وتركز على الاستثمار في القوة الناعمة من خلال تعزيز قيمها الثقافية والتكنولوجية والديمقراطية لجذب النفوذ والتأييد ، وهذا يتطلب منها التكيف مع عالم اكثر تعددية وتنافسية فضلاً عن اعادة تعريف اولوياتها وتطوير ادواتها للحفاظ على مصالحها ونفوذها في هـــــــــذا العالم المتغيـــــــــــــر.

سباق الذكاء الاصطناعي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: من سيسيطر على الثورة التكنولوجية القادمة؟

م.م روى غني سلمان*

في العصر الرقمي الحديث أصبح الذكاء الاصطناعي ذو تأثير في الساحة الدولية بين دول القوى العظمى، إذ أصبحت الدول تتنافس مع بعضها البعض حتى تكون الأولى عالمياً في مجال التفوق التكنولوجيا ،إذ تتنافس الولايات المتحدة الأمريكية الصين على الهيمنة في هذا الميدان خاصة مع التقدم الهائل في قدرات الحوسبة والبيانات الضخمة ، فالذكاء الاصطناعي في عالم اليوم ليس بمجرد أداة تقنية بل هو مفتاح للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، إضافة إلى أنه ذو تاثير سياسي تمثل من خلال السيطرة والاستحواذ على تقنيات حديثة بفرض كل دولة نفوذها العالمي على الدولة الأخرى مما أدى ذلك إلى التأثير على سياسات الحكم والأمن والاستقرار الدولي، غير إن ما تسعى إليه الدول وخاصة في الوقت الحالي إلى امتلاك التفوق في هذه المجالات ،وعليه بفضل التطور الحاصل في هذا المجال والأنظمة المتطورة من الممكن أن يزيد هذا التقدم من احتمالات اندلاع سباق تسلح جديد بين الدول العظمى.

ومن ثم إن ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى تحقيق الهيمنة العالمية في المجال التكنولوجي من خلال تطوير الأنظمة الذكية، لذلك فإن المنافسة على من سيكون الأكثر تقدماً سوف تؤدي إلى زيادة حدة التنافس، وبالتالي فقد اتبعت كل دولة استراتيجيات متباينة في سباق التنافس ،فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك تفوقاً تقنياً وعلى امد التاريخ بفضل الشركات الرائدة مثل كوكل ،ومايكروسوفت وغيرها مما جعلها ذلك أن تتفوق في تصميم الشرائح الإلكترونية الذكية، إذ إن أهم ما تعمل عليه أمريكا حتى تبقى هي المسيطرة عالمياً بالهيمنة على صناعة أشباه الموصلات فهي المتفوقة عالمياً في تصميم الرقائق الإلكترونية ،أما الصين مقابل ذلك تتبع استراتيجيات مختلفة للهيمنة على تقنيات الذكية ،فمن خلال خطة الصين ٢٠٣٠ بهدف تحقيق استراتيجية الهيمنة التكنولوجية بجعلها القوة الرائدة لتعزيز الابتكار التكنولوجي وتحقيق اكتفائها في المجال الرقمي بتقليل الاعتماد على الغرب وخاصة في ظل المنافسة، ولعل أن من ابرز مجالات التنافس بين الدولتين تمثل في :

١-**أشباه الموصلات:** أو ما يطلق عليها تسمية الرقائق الإلكترونية التي تعد الأساس في منظومة الاتصالات والتطبيقات العسكرية فإنها اساسية لتطوير الأنظمة الذكية مما يجعلها أمراً مهماً لكلا الطرفين، إذ تتعاون الولايات المتحدة الأميركية مع تايوان وكوريا الجنوبية في تصنيع

* جامعة الامام جعفر الصادق (علية السلام) / كلية القانون و العلوم السياسية

عدد من الرقائق الإلكترونية، أما الصين وفي محاولة منها أن تتقدم على إنتاج معدات تصنيع الرقائق الإلكترونية محلياً لتقليل الاعتماد على الغرب، إلا أنها واجهت قيوداً وعقوبات أمريكية صارمة على الشركات التكنولوجية بمنعها من الحصول على الشرائح الإلكترونية والذي نتج عنه تراجع في تطوير هواتفها الذكية وأيضا شبكات الاتصالات G5 .

٢-**البيانات الضخمة:** تسعى الدولتين إلى تحقيق الهيمنة لتحقيق التفوق في المجالات التي يتم استخدام البيانات الضخمة بها، حيث تعتمد هذه البيانات على الخوارزميات لتحليل اتخاذ القرارات الذكية ، إذ تعتبر الولايات المتحدة متفوقة على نظيرتها وذلك بسبب امتلاكها أكبر الشركات التكنولوجيا مما يمنحها ذلك ميزة تنافسية في تطوير تلك التقنيات وتعزيز قدراتها الرقمية ، في مقابل ذلك تسعى الصين بالتفوق على الولايات المتحدة عبر الاستثمارات الضخمة ودعم الشركات الصينية مستفيدة من ذلك من عدد سكانها، إذ تجمع الحكومة الصينية والشركات كميات هائلة من بيانات المستخدمين.

٣- **الحوسبة الكمومية:** تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المتصدرة عالمياً في سباق الحوسبة الكمومية بالاعتماد على الشركات الكبرى لتسريع التطوير التكنولوجي، حيث أعلنت الحكومة عن مبادرة الكم باستثمارات بلغت قيمتها نحو ١،٢ مليار دولار لتعزيز الأبحاث، في المقابل فإن الصين لا تقل أهمية عنها ، حيث استمرت في الأبحاث الكمومية بتطوير شبكات اتصال كبيرة تكون مهمتها مقاومة للهجمات الكمومية.

٤- **الاستخدامات العسكرية والاستخباراتية:** تعمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصينية على بذل الجهود لتطوير الأدوات العسكرية في الجانب الدفاعي ، إذ تعمل القوات الأمريكية بتعزيز قدراتها في مجال الدفاع بإستخدام الطائرات المسيرة وأنظمة القيادة ذات التحكم الذاتي، بينما تعمل الصين على تطوير الروبوتات العسكرية والصواريخ ذاتية التوجيه .

٥-**نماذج الذكاء الاصطناعي اللغوية الكبيرة:** تعتبر نماذج اللغوية الكبيرة مثل (Chat Gpt) و (Deep Seek) من الصين أحد أبرز ميادين التنافس التكنولوجي ما بين الدولتين ،أذ تسعى كل دولة إلى تطوير نماذج أكثر دقة ، ففي الوقت الذي أصبح بـ(Chat Gpt) واسع النطاق والاستخدام عالمياً لكونه برنامج متكامل ومتوفر في جميع اللغات ويعتمد على مصادر متنوعة مما يمنحه ذلك ميزة مهمة ، بينما عملت الصين في المقابل على تطوير نموذج (Deep Seek) الذي يعتبر جزءاً من الجهود المبذولة وفق خطة الصين لتحقيق المنافسة والاستقلال التكنولوجي.

فضلاً عما تقدم ، يمثل التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مجال الذكاء الاصطناعي أحد أهم الصراعات على المستوى السياسي والاقتصادي في القرن الحادي والعشرين ،وبينما تبقى أمريكا هي المتقدمة حالياً في البحث و الابتكار فإن الصين تحقق تقدماً سريعاً بالاستثمارات الضخمة، فإن هذا التنافس سيحدد ليس فقط التفوق الاقتصادي والتكنولوجي فحسب، بل أيضا مستقبل الأمن والسيطرة على المعلومات عالمياً .

التقارب العراقي السوري: الواقع الجيوبولتيكي والتحديات الداخلية ما بعد نظام الأسد

م.م. علي وليد مهدي*

في الوقت العصيب الذي تمر به منطقة شرق المتوسط، وما تشهده منطقة الشرق الأوسط بشكل عام من تحولات إستراتيجية ومنذ سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر من العام الماضي، امتازت العلاقة الرسمية بين العراق وسوريا بحذر شديد، ويبدو أن الملف السوري يكتنفه الكثير من الإرباك، لاسيما من الجانب العراقي. إذ يتجلى هذا الإرباك في الطريقة التي تتعامل بها وسائل الإعلام مع أي تواصل رسمي بين البلدين، فضلاً عن المواقف السياسية المعارضة التي أثارتها بعض الأطراف السياسية في داخل العراق حول التغيير الذي حصل في سوريا، فضلاً عن زيارة السيد حميد الشطري رئيس جهاز المخابرات الوطني العراقي إلى دمشق بعد ثلاثة أسابيع من سقوط نظام بشار الأسد، والتي حذرت من خلالها الحكومة العراقية من تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع الحكومة السورية الجديدة للمرحلة الانتقالية والتي يترأسها الرئيس السوري احمد الشرع، كون الأخير كانت له مساهمات بشكل مباشر في العمليات الإرهابية التي طالت المدن العراقية ما بعد عام 2003، إلا أن واقع الحال يحتم على صناع القرار في العراق وسوريا من إعادة ترتيب الأوراق السياسية والاقتصادية والأمنية والبدء بعهد جديد من العلاقات التي تعزز من تحقيق المكتسبات لكلا الطرفين، إذ لا بد من الإشارة إلى ان كلا البلدين يشتركان بحدود برية طويلة تبلغ أكثر من 600 كيلو متر، وعلى اثر ذلك جاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى العاصمة القطرية الدوحة، حيث التقى بالرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع، وبرعاية مباشرة من أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، إذ ان هذه الزيارة فتحت الباب واسعاً أمام تحليلات عميقة تتناول دلالات هذا اللقاء الثلاثي، وأبعاده السياسية والإقليمية، في ضوء سياقات جيوسياسية معقدة وتحولات متسارعة في رسم ملامح المنطقة سياسياً واقتصادياً وامنياً. إذ على الرغم من الضغوط الكبير التي تعرضت لها حكومة السوداني من قبل بعض الإطراف السياسية في الداخل العراقي، فضلاً عن الضغوطات الإقليمية من قبل إيران بأن يكون للعراق موقف والتدخل في الشأن السوري بعد سقوط نظام بشار الأسد، إلا أن حكومة السوداني نجحت بالنأي بالعراق عن التدخل منذ اليوم الأول لسقوط بشار الأسد ونظامه السياسي، بل عملت على تعزيز امن وحماية الحدود الغربية للعراق تحسباً لأي خرق امني قد يحصل.

* جامعة تكريت-كلية العلوم السياسية.

إذ على الرغم من ان بعض الأطراف السياسية في العراق أعربت عن تحفظاتها الشديدة على لقاء رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني بالرئيس السوري أحمد الشرع. واعتبرت هذه الجهات أن هذه الخطوة تمثل انتهاك لمشاعر عائلات ضحايا الإرهاب، كونه أضفى الشرعية لشخصية إرهابية شاركت في العديد من العمليات الإرهابية، خصوصاً خلال عامي 2005 و2006، إلا أن الحكومة العراقية أشادت بأجواء اللقاء واعتبرته الخطوة الأولى بالاتجاه الصحيح لإعادة رسم العلاقة الثنائية بما يعزز من تحقيق مصالح كلا البلدين مؤكدً على ضرورة العمل على ضبط الأمن والحدود وتوحيد الجهود لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، فضلاً عن ضرورة تعزيز مبدأ حقوق الإنسان وإشراك جميع مكونات الشعب السوري في بناء الدولة والبدء في عهد سياسي جديد يسهم في بناء السلام في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شرق المتوسط على وجه الدقة.

نستنتج مما سبق إن مكانة العراق الجيوبولتيكية تحتم على صانع القرار السياسي العراقي أن يلعب دوراً رئيساً في إعادة بناء السلام في منطقة شرق المتوسط على الخصوص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، إذ يشترك العراق وسوريا بالكثير من المقومات التي تعزز من بناء السلام وإعادة رسم خارطة العلاقات الثانية والتوازنات الإقليمية بما يحقق مصلحة الطرفين واستقرار المنطقة، دون تدخل دول إقليمية لفرض إراداتها سواء على العراق أو سوريا، فكلا الطرفين يسعيان إلى تحقيق مكتسبات على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني وبناء علاقات قائمة على أساس التعاون والاحترام المتبادل، فضلاً عن ان الرعاية القطرية للقاء السيد السوداني بالشرع أعطت الحدث بعداً دبلوماسياً جديداً، يظهر من خلالها سعي العراق إلى التهدئة والانفتاح على جميع الأطراف، بما فيها النظام السوري الذي ما زال يواجه عزلة جزئية على الساحة العربية والدولية. إذ ركزت المباحثات الثنائية على مجموعة من الملفات المشتركة، أبرزها ملف الحدود والأمن الإقليمي، خصوصاً في ظل التهديدات المتواصلة من قبل فلول تنظيم (داعش) الإرهابي. كما ناقش كلا الطرفين فرص التعاون الاقتصادي، ومشاريع البنية التحتية الإقليمية، بما في ذلك الربط الطاقوي والنقل، إذ تعد سوريا بوابة العراق باتجاه البحر الأبيض المتوسط. كما أكد السيد السوداني خلال لقائه بالسيد احمد الشرع على ضرورة انتهاج سياسة الحوار لحل الخلافات على الصعيد الداخلي والتي سوف تنعكس بشكل ايجابي على صعيد العلاقات الخارجية. كما لابد من الإشارة إلى ان الدور الذي تلعبه دولة قطر في غاية الأهمية، كونها تسعى إلى أن تكون وسيط فاعل في النزاعات الإقليمية وصانع للتوازنات الإقليمية بغية تحقيق أهداف إستراتيجية بفعل ما يمتلكه كلا الطرفين من موقع جيوبولتيكي وموارد طاقوية كبيرة.

الهيمنة الرقمية: البيانات كسلاح جيوسياسي في معارك النفوذ العالمي

م.م.محمد الجميلي*

في عصرنا الرقمي الحالي، أصبحت البيانات أحد الأصول الأكثر قيمة في العالم. إن سيطرة الدول والشركات الكبرى على البيانات ليست مجرد مسألة اقتصادية، بل هي ساحة جديدة للصراع على النفوذ الجيوسياسي. ففي ايار / مايو 2023، حدثت حادثة اختراق إلكتروني هزت القطاع الصحي الأوروبي، حيث اخترقت مجموعة قراصنة روسية خوادم أحد أكبر مستشفيات أوروبا وعرضت بيع سجلات 4 ملايين مريض على "الإنترنت المظلم - Dark Web". هذا الحادث لم يكن مجرد اختراق بسيط، بل كشف عن قيمة البيانات الشخصية، التي تتجاوز مجرد أرقام أو معلومات طبية لتصبح سلاحًا جيوسياسيًا قويًا.

تشير التقديرات إلى أن حجم البيانات العالمية سيصل إلى 181 زيتابايت بحلول عام 2025، وهو رقم يوازي تريليون جيجابايت. لكن الأهم من هذا الرقم الضخم هو قدرة هذه البيانات على تشكيل مصائر الأفراد والدول. ففي السياق العالمي، أصبح من يمتلك البيانات يتحكم في الرأي العام، ويمكنه التأثير في سياسات الدول، الانتخابات، وحتى الاقتصاد العالمي. بناءً على هذه الحقائق، أضحى مجال الحماية الرقمية والأمن السيبراني ساحة صراع مستمرة بين القوى الكبرى.

من خلال مفهوم القوة الناعمة، الذي طوره المفكر الأمريكي جوزيف ناي، نفهم كيف يمكن للدول استخدام أدوات غير عسكرية لتحقيق نفوذ دولي. بينما كان هذا النفوذ يعتمد تاريخيًا على الثقافة والإعلام، أصبحت البيانات اليوم أداة أساسية لهذه الهيمنة. بمعنى آخر، الدولة التي تتحكم في البيانات تستطيع التحكم في تصورات الناس، والمساهمة في تشكيل الاتجاهات السياسية والاقتصادية في العالم.

يرتبط الهيمنة الرقمية أيضًا بمجال الحرب السيبرانية، حيث تسعى الدول إلى تحقيق أهدافها باستخدام التقنيات الرقمية. الحرب الرقمية لا تعني بالضرورة الهجمات العسكرية على الأنظمة الإلكترونية للدول، بل تشمل استغلال البيانات للتأثير في الانتخابات، التلاعب بالرأي العام، أو حتى سرقة المعلومات الحساسة لأغراض استراتيجية.

مع تطور الفضاء السيبراني، أصبح من الضروري إعادة تقييم العلاقات الدولية في ضوء تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة (Big Data)، و التشفير الكمي. البيانات اليوم تُعد خطًا فاصلاً بين القوي والضعيف، وتستطيع الدول التي تمتلك أنظمة متقدمة للتعامل مع هذه البيانات تحديد مستقبلها السياسي والاقتصادي.

وفيما يلي عرض مختصر لبعض استراتيجيات الدول في توظيف البيانات، سواء كأداة للنفوذ السياسي، أو كوسيلة للرقابة، أو كإطار قانوني لحمايتها.

* باحث في مجال الأمن السيبراني – المديرية العامة للتربية في صلاح الدين

1. الولايات المتحدة الأمريكية: استخدام البيانات في التأثير على الانتخابات:

تعد الولايات المتحدة من أكبر اللاعبين في ساحة الهيمنة الرقمية، حيث يُنظر إليها كمثال واضح على كيفية استغلال البيانات لتحقيق أهداف سياسية. ففي عام 2016، أثار اختراق الحسابات وحملات التأثير الإلكتروني في الانتخابات الأمريكية الكثير من الجدل حول كيفية استخدام البيانات للتلاعب بالرأي العام. تقرير كامبريدج أناليتيكا كشف عن استخدام البيانات الشخصية لملايين المستخدمين في منصات التواصل الاجتماعي بشكل غير قانوني للتأثير في نتائج الانتخابات. هذا المثال يُظهر كيف يمكن للبيانات أن تكون أداة قوية للتلاعب السياسي.

2. الصين: الرقابة الاجتماعية والمراقبة الرقمية:

في الصين، تُعتبر البيانات أداة استراتيجية ليس فقط للهيمنة الإقليمية ولكن أيضًا للتحكم في الشعب. نظام الائتمان الاجتماعي في الصين يعتمد على تحليل بيانات المواطنين لتقييم سلوكهم وتحديد حقوقهم الاجتماعية. هذه المراقبة الرقمية تُعد بمثابة أداة جديدة للتحكم في المواطنين، مما يعكس كيف يمكن للدول استخدام البيانات لفرض سياسات داخلية قمعية.

3. الاتحاد الأوروبي: قوانين الخصوصية الرقمية

من جهة أخرى، يعد الاتحاد الأوروبي رائدًا في مجال حماية البيانات الشخصية من خلال اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR). تفرض هذه اللائحة على الشركات والدول توفير الشفافية التامة بشأن كيفية جمع واستخدام البيانات الشخصية. هذا النظام يُظهر كيف أن حماية البيانات يمكن أن تكون أيضًا وسيلة لحماية السيادة الرقمية للأمم، ومنع تسرب النفوذ الأجنبي في هذا المجال الحيوي.

وفي الختام، أصبحت الهيمنة الرقمية تتجاوز مجرد تأمين المعلومات، بل تُشكل مسارًا جديدًا للقوى الكبرى في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية. من خلال أمثلة الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، والاتحاد الأوروبي، أصبح من الواضح أن البيانات ليست مجرد أداة اقتصادية، بل أداة استراتيجية تُحدد معالم السياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين.

وفيما أن القوانين مثل GDPR تعكس التوجهات الأوروبية نحو حماية الخصوصية، فإن التحدي الأكبر يظل في كيفية الحفاظ على توازن بين الأمن الرقمي وحريات الأفراد.